المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

9

مواجهة صعبة للزوراء أمام الشرطة السوري

13

مواطنون: حتى لو ارتفع الانتاج الى ٥ ملايين برميل فلن يتغير حالنا

19

صادق علي شاهين على فراش المرض ودعوات لمساعدته في أزمته

الحكومة تلمّح الى مساعدة أميركية لحماية سماء القمة العربية

◆ طيران الجيش يقتفي أثر الكاتيوشا.. ومصادر تتوقع فشل المروحيات في ملاحقة المسلحين

□ **بغداد / إياس حسام الساموك**

أكد مستشار بارز في مجلس الوزراء، أن حماية السماء العراقية خلال انعقاد القمة العربية نهاية الشهر الحالي ستكون على عاتق طيران الجيش الذي يستخدم المروحيات لمراقبة تحركات الجماعات المسلحة على الأرض للحد من عمليات قصف بالصواريخ قد تحدث خلال وجود الزعماء العرب داخل المنطقة الخضراء، ملمحا إلى إمكانية الاستعانة بالقوات الأميركية إذا ما اقتضت الحاجة في رصد تحركات المسلحين استنادا إلى الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين نهاية عام ٢٠٠٨.

غير أن مصادر أمنية توقعت عدم مقدرة المروحيات المعروفة بالبطء في التعاطي مع المناورات السريعة التي قد تنتهجها المجاميع المسلحة خلال عمليات إطلاق الصواريخ.

وقال المستشار الحكومي عادل بروواري في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "نظرا لعدم امتلاكنا طائرات مقاتلة، فسيجري الاعتماد على طيران الجيش (المروحيات) في حماية السماء العراقية ومتابعة تحركات المسلحين على الأرض إذا ما أرادوا تنفيذ عمليات قصف بالصواريخ للمنطقة الخضراء أثناء انعقاد القمة العربية".

وتابع بروواري "توجد لجنة أمنية برئاسة القائد العام للقوات المسلحة وضعت خطة محكمة للحيلولة دون حدوث طارئ امني وان الاستعدادات على أعلى المستويات".

والمح بروواري الى إمكانية وجود تعاون أمني مع واشنطن في هذا الخصوص وقال "هناك اتفاقية بعيدة الأمد مع الولايات المتحدة ينطوي احد بنودها على التعاون الأمني من خلال لجنة مشتركة بين الطرفين وستكون هناك مساعدة أميركية متى ما اقتضت الحاجة، خصوصا في هذا الحدث المهم" مستدركا "حتى اللحظة لا توجد مبررات للاستعانة بالقوات الأميركية لحماية الأجواء العراقية".

بالمقابل قالت مصادر أمنية لـ(المدى) امس ان " المروحيات قد تكون بطيئة في التعامل مع تحركات المسلحين الذين يستخدمون المناورة السريعة في قصف المنطقة الخضراء خلال القمة العربية"، موضحة ان " الأمر قد يتكرر كما حدث مع تواجد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في المنطقة الخضراء إذ استطاعت هذه المجاميع إطلاق صاروخ قرب مقر اجتماعه بالرغم من تواجد القوات الأميركية في البلاد". وفي هذه الاثناء اعتبرت لجنة الامن والدفاع البرلمانية ان سقوط صواريخ على المنطقة الخضراء أمر وارد خلال انعقاد قمة العرب لكن تراجع نشاط المسلحين خلال الفترة الماضية قد يضعف هذا الاحتمال.

عضو اللجنة عدنان المياحي اعترف في البدء بأن السماء العراقية غير محمية مما يجعل استهدافها من قبل الجماعات المسلحة خلال انعقاد القمة امرا واردا، مستدركا في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان هذه العمليات تراجعت وبشكل كبير بعد انسحاب القوات الأميركية لاعتزال الكثير من المجاميع النشاط المسلح في الوقت الحالي"، مشددا على ان " الجيش الأميركي لم يستطع الحد من هذا النوع من الاستهدافات وبالتالي فإن وقوع كاتيوشا أمر وارد".

سقوط ٨٥ ضحية من "الإيمو" تقرير رسمي: المسيحيون في أسوأ حالاتهم

□ **بغداد / المدى**

كشفت الناشطة في مجال حقوق الإنسان هناء أدور عن وصول عدد ضحايا شباب الايمو إلى ٨٥ ضحية نتيجة الحملة التي تشنها ضدهم جماعات مسلحة، في حين استغربت التعامل الحكومي مع هذه الظاهرة باستخدامها أساليب شبهتها (ادور) بتلك التي تستخدم ضد الجماعات الإرهابية. وأوضحت ادور في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "إن هذه الشريحة من الشباب سلمية ولم تقم بأي أعمال عنف، وبالتالي على الحكومة العطف عليهم". الناشطة في مجال حقوق الإنسان أكدت امتلاكها معلومات عن وصول عدد الضحايا من شباب الايمو إلى ٨٥، كثير منهم قتل بأساليب بشعة، وبينت "هناك يد مطلقة السراح للتعامل بهذه الطريقة الوحشية مع هذه الفئة من الشباب".

■ التفاصيل ص٤

□ **بغداد / المدى**

اعترف قسم الأقليات في وزارة حقوق الإنسان، أمس، بوجود العديد من الأسر المسيحية في العراق التي لم تعد قادرة على تحمل نفقات معيشتها خاصة في ظل الظروف الأمنية التي أفقدتهم أعمالهم. وقال قسم الأقليات في وزارة حقوق الإنسان في بيان تلقت (المدى) نسخة منه ، إن "بعض الأسر المسيحية المتعففة في بغداد عبرت عن معاناتها للظروف القاسية التي تواجهها بسبب أحوالهم المادية المتردية خلال زيارة قام بها فريق من قسم الأقليات التابع الى دائرة الرصد وحماية الحقوق في وزارة حقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الإعلامي والتنسيق مع كنيسة سيدة النجاة للاطلاع على أوضاعهم المعيشية ضمن اطار المتابعة المستمرة من القسم". وأضافت الوزارة أن "الجولة التي أجراها قسم الأقليات هدفها الوقوف على أهم احتياجات الأسر المسيحية الفقيرة، بعد أن فقدت بعض الأسر عدداً من أفرادها أثناء تفجير كنيسة النجاة". وفي سياق ذي صلة أوضحت أسرة مايكل سمو ميخا خلال الزيارة التي قام بها قسم الأقليات انها تتكون من اربعة افراد يسكنون في بيت للإيجار ورب الاسرة كان يعمل طباخا في احد المطاعم قبل تعرضه لجلطة في الدماغ، اثر حادثة كنيسة النجاة والتي تسببت في عدم مقدرته على العمل وعلى الرغم من مرور عام على تلك الاصابة لكنه لم يطرأ اي تغيير او تحسن على حالته الصحية، لعدم تمكنه من الحصول على العلاج اللازم بسبب الظروف المادية المتردية"، لافتا الى ان "الأسرة لا تملك دخلاً مادياً آخر سوى بعض المساعدات من الكنيسة مما دفعها الى بيع اثاث المنزل لتسديد الايجار وسد نفقات المعيشة". نائب عن المكون المسيحي لم يستغرب التقرير الحكومي، منتقدا الاجراءات التي وصفها بالروتينية في التعامل داخل مؤسسات الدولة مع المهجرين عن المكون، مشددا على ان اكثر من ٣٠ بالمئة منهم ترك وظيفته منذ عام ٢٠٠٣.

■ التفاصيل ص٢

2 الداخلية تشكو غياب المرأة القيادية في الوزارة

3 النواب يتركون مصفحاتهم.. وخلاف على مصير مخصصاتها

4 (قاعدة العراق) تتوعد الأسد بعقاب شديد

7 بيع الملابس العسكرية دون ضوابط ساعد في انتشار "السرقات"

محطة تلفزيونية بحاجة إلى

مقدمات ومقدمي برامج

مؤسسة إعلامية تعلن عن حاجتها إلى مقدمي برامج من كلا الجنسين للعمل في محطة تلفزيونية سيجري إطلاقها قريبا في العراق
فعلى من يجدون في أنفسهم الرغبة في العمل إرسال سيرهم الذاتية مع صورة شخصية على العنوان البريدي التالي:

infonewtv@yahoo.com

الافتتاحية

محكمة التمييز الاتحادية أمام البرلمان:

ضياعٌ في تحديد الأولويات.. وتخلف في حسمها

فخري كريم

تعتمد الدول الديمقراطية وحكوماتها في ترشيد سلوكها وسياساتها وتوجهاتها الإستراتيجية على رقابة الرأي العام عبر استفتاءات تتناول " عينات " من تطبيقاتها الحكومية، بالإضافة إلى الرقابة البرلمانية الحازمة.

وفي تلك الديمقراطيات فإنه رغم تشكيل الحكومة من الأكثرية البرلمانية او أية صيغة سياسية يجري الاعتماد عليها، فإن "التداخل الحزبي" بين البرلمان والحكومة سرعان ما ينتهي مع إقرار البرنامج الحكومي والتصويت على التشكيلة الحكومية، وتغدو الحكومة مجتمعة أو بكل عضو فيها موضع مساءلة ورقابة برلمانية. والبرلمانيون يضعونَ نصب أعينهم تزكيةً أدائهمَ أمام ناخبيهم وتبرئة ذمة أحزابهم وحركاتهم وهم يراقبون سلوك والتزام الوزراء المحسوبين على أحزابهم قبلَ غيرهم من الوزراء، ويخضعونهم لمساءلتين : أمام البرلمان اولاً وفي إطار المسؤولية الحزبية ثانياً.

البرلمان نفسه، ومعه الحكومة، يُلاحَقان بالمساءلة من قبل الرأي العام بكل الوسائل العلنية المتاحة، وفي وسائل السلطة الرابعة، الصحافة والإعلام. وحين تتدنى أرصدة الحكومة من خلال القنوات المذكورة وتتخذ صيغ فضائح سياسية وانتهاكات دستورية، لا تتردد الحكومة عن الاستقالة دون ان تتساءل عن " نسبة " الناقمين او الرافضين للأداء الحكومي او المطالبين بتنحيتها، لان الأطراف الحكومية الحزبية سواء أكانت حزب اغلبية ام ائتلافاً حزبيا، تأخذ بنظر الاعتبار صدقيتها امام جمهور الناخبين العريض وليس الكتلة الحزبية الموالية لها، وذلك لانها تفكر في مستقبل حياتها السياسية معتبرة الرضوخ للإرادة العامة تأكيداً على استعدادها لتصحيح أخطائها وتحسين أدائها في المراحل اللاحقة. وهي في هذا النهج لا تتوقف عند خسارة ممثليها في الحكومة او انزعاجهم من التضحية بهم .

وفي توصيف حالتنا، حكومياً وبرلمانياً، نبدو أبعد ما نكون عن هذا المسار الذي يميز الأنظمة الديمقراطية، بل وليس في المشهد السياسي الراهن ما يفتح الأفق أمام التحول في اتجاه اعتماد ذلك النهج المعتاد في الديمقراطيات. ان التداخل والاشتباك بين البرلمان والحكومة ليس وحده ما يشوه أداءهما، بل ان إرادتهما لا تنفصل عن إرادة وهيمنة قادة الكتل السياسية التي لا يمكن إمرار أي قرار دون موافقتها " بالتوافق " او بغير ذلك، مما يحول دون اي إصلاح او تغيير بسبب التعطيل الفعلي لإرادة أعضاء البرلمان المجردين " واقعيا " من فعل الإرادة بل الاكتفاء بـ " التصويت " الشكلي تنفيذا لإرادة القادة .

هذا هو السياق الذي تُدار به العملية السياسية من قبل الأحزاب وقادة الكتل والطوائف.فالمهم ليس مشيئة الرأي العام وإرادة الناخبين، بل إن هذه القوى لا تأخذ بالاعتبار حتى مصالحها الحزبية الضيقة ، عندما تنحاز الى ممثليها في الحكومة او البرلمان ضاربة عرض الحائط التقييمات التي تنال من سمعتهم وادعائهم كما هو الحال في الموقف من حكومتنا الرشيدة والأداء البرلماني للعديد من أعضائها والمتنفذين في البرلمان .

ان الاستخفاف بالرقابة بكل أدواتها وتجلياتها، لا ينعكس على رصيد " ممثلي الشعب " ومرجعياتهم ، وإنما يُعرّضُ المصالح العامة ، حتى أكثرها حساسيةً وأهمية للضياع في ظل التجاذبات والصراعات على المصالح والمواقع والامتيازات الفئوية الضيقة، والتضحية بالأولويات الضرورية تبعا لذلك .

ويمكن إيراد العشرات من القضايا العقدية ومشاريع القوانين التي " تنام " في ملفات رئاسة البرلمان دون إدراجها في جدول أعمال البرلمان، لتعذر التوافق عليها ، او وضعها في الهامش من جداول عمل المجلس لتظل في حالة عرض شبه دائم بانتظار الفرج .

لكن ما يستحق الإشارة في هذا السياق ، يتعلق بقوام محكمة التمييز الاتحادية ، والتي تعتبر احد المفاصل البالغة الأهمية في السلطة القضائية ورأس الهرم فيها . فهذه المحكمة كما هو معروف معنية بتدقيق جميع الأحكام والقرارات التي تصدر من جميع المحاكم في العراق باستثناء إقليم كردستان الذي تتولى هذه الشؤون فيه محكمة تمييز إقليمية خاصة. فقانون التنظيم القضائي ينص على ألا يقل قوام محكمة التمييز الاتحادية عن ثلاثين عضواً، في حين ان هذه المحكمة الخطيرة الشأن تعمل الآن بتسعة عشر عضواً النصف منهم منتدبون ، أي أعضاء غير أصليين ، والعديد منهم سيحالون على التقاعد في حزيران القادم . ويبدو واضحاً ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق هؤلاء القضاة الذين يواصلون الليل بالنهار لإنجاز اكبر قدر من القضايا الحساسة والتي تطال مصالح ومهام ومسؤوليات . ورغم هذا الجهد الاستثنائي فإن كماً غير محدود من القضايا لم تزل حبيسة إدراج المحكمة منذ عام ٢٠٠٦ ! . وما الدعوى التي حركت على رئيس المحكمة السابق بالوكالة الا نموذج على هذا التقصير.

لقد تم تأجيل التصويت على القائمة التي قدمها مجلس القضاء الأعلى إلى البرلمان والتي تضم مجموعة من المرشحين لشغل النقص في قوام المحكمة بذرائع لا ترقى بأي حال الى مستوى تعطيل البت بالمرشحين .

فإذا أخذنا بالاعتبار وجود ملاحظات تتعلق بالكفاءة او المساءلة او أي سبب آخر ، فان من الممكن إزاحة المشمولين بمثل هذه الملاحظات والتصويت على من يثبت أهليته للترشيح . وقد شهد البرلمان سابقة تتعلق بالتصويت على عدد من المرشحين القضاة الذين طُرحوا على البرلمان لشغل عضوية الهيئة التمييزية الخاصة بالمساءلة والعدالة ، وإقصاء من جرى الاعتراض عليهم.

إن الموقف من هذه المسألة يثير التساؤل المرير حول الأولويات التي يتبناها البرلمان، ومدى الجدية في تصويب استكمال بنية مؤسسات الدولة، خصوصاً في مثل هذه الحالة التي تتعلق بسلطة القضاء التي يُفترض أنها إحدى السلطات السيادية المستقلة.